محاضرة

الاسلام

في جمهورية المانيا الاتحادية

د. روتراود فوتيوفتش فيلاند

الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية - القدس الشريف

محاضرة

الاســـــــــــــــلام

في جمهورية المانيا الاتحادية

د. روتراود فوتيوفتش فيلاند

الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية - القدس الشريف

الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، مؤسسة فلسطينية مستقلة، لا تسعى للربح او التجارة او المنفعة المالية، وليست مرتبطة بأية جهة حكومية او حزبية او تنظيمية او طائفية، وتهدف اعداد بحوث ودراسات، وعقد ندوات ومؤتمرات متخصصة في المسألة الفلسطينية في مضمونها الوطني الفلسطيني، واطارها القومي العربي، وابعادها الدولية والانسانية، والاسهام في توظيف هذا الجهد الاكاديمي للتعريف بخصوصية وعناصر المسألة الفلسطينية محليا واقليميا ودوليا.

ان ما ورد في هذه الورقة من اراء وافكار، تعبر عن وجهة نظر الباحث الشخصية ولا تعكس او تمثل بالضرورة موقف او رأي الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، او العاملين فيها. وقد قدمت المستشرقة الالمانية الدكتورة روتراود فوتيوفتش فيلاند الاستاذة في حقل الدراسات الاسلامية في جامعة بامبيرغ في المانيا الاتحادية، هذه الورقة كمحاضرة باللغة العربية بتاريخ ٢٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٩ في مقر الجمعية بالقدس، وذلك ضمن برنامج التعاون الثقافي بين الجمعية ومعهد غوتة الثقافي الألماني.

جميع الحقوق محفوظة للجمعية

تشرين الثاني ١٩٨٩

(الطبعة الاولى)

Dr. Rotraud Wojtowytsch-Wielandt

University Ramberg, F.R.G.

Islam
In Federal Republic of Germany

PASSIA Publication

First Edition

November 1989

P.O. Box 19545

Jerusalem

عندما نبحث عن تاريخ الاسلام في المانيا يجب ان نميز بين مرحلتين: مرحلة لم يكن فيها مجموع المسلمين الموجودين في المانيا يتجاوز عددا محدودا جدا من الافراد، يتراوح بين بضع عشرات وبضعة الاف، ومرحلة اخرى اصبح فيها وجود المسلمين في المانيا ظاهرة لافتة للنظر بسبب اقامة مئات من اتباع الدين الاسلامي فيها.

بدأت المرحلة الاولى في اواخر القرن السابع عشر نتيجة للحروب التي كانت دائرة في ذلك الوقت بين بعض الدول الاوروبية والاتراك العثمانيين. فقد حاول العثمانيون ان يوسعوا مملكتهم صوب اوروبا ولكنهم هزموا بعد حصار طويل لفيينا عاصمة النمسا.

ونتيجة لهذه الحروب وقع بعض الاتراك اسرى في ايدي الامراء الالمان المقاتلين مع النمسا، وسيقوا الى المانيا حيث استقر بعضهم فيها نهائيا. وبقي فريق من هؤلاء الاتراك على دينهم الاسلام حتى اخر يوم من حياتهم، كما يشهد بذلك شاهد قبر لا يزال يرى حتى يومنا هذا في احدى مقابر هانوفر، وقد كتب عليه ما فحواه: ان ساكن الضريح تركي اسمه حامد اسر بعد انقاذ مدينة فيينا، وعمل في خدمة اميرة هانوفر ثماني سنوات ثم مات على دينه الاسلام، وقد نصب هذا الشاهد على قبره احياء لذكاراه المسلمون الباقون هناك.

بيد ان فريقا اخر من الاسرى الاتراك تنصر بعد قليل تكيفا مع البيئة الالمانية التي كانت مسيحية بحتة انذاك. وبعد جيلين او ثلاثة كانت ذرية الاسرى الاتراك قد اندمجت تماما في المجتمع الالماني ولم يبق من دينهم السابق الا الاسماء الاسلامية "Aly" التي لا يزال يحملها عدد قليل من العائلات الالمانية. ومما ساعد على هذا التغير انه لم يكن لهذه القلة من المسلمين مسجد يصلون فيه او امام يرعى شؤونهم الدينية.

ولكن الحالة تحسنت تحسنا ملحوظا من هذه الناحية عندما ضم ملوك بروسيا -التي كانت احدى الدول الكبرى في الاراضي الالمانية وقتئذ- فئة

صغيرة من الجنود المسلمين الى جيشهم. حدث ذلك لاول مرة في سنة ١٧٣١ تحت حكم الملك فريدريك ولهلم الاول الذي كان قد استعار من احد حلفائه عشرين جنديا تركيا اشتهروا ببسالتهم. وكان هؤلاء المسلمون قد ارسلوا الى المانيا لخدمة الدولة البروسية، فاعتبر الملك هذه الدولة مسؤولة عن حاجاتهم المادية والمعنوية، ولذلك خصص لاولئك الجنود الاتراك قاعة في مبنى قريب من كنيسة الحامية العسكرية في مقره بوتسدام كي يتخذونها مسجدا، وكان أول مسجد يتخذه المسلمون في المانيا. وبعد ان تبوأ ابنه فريدريك الكبير عرش بروسيا تشكل في الجيش البروسي فيلق من الفرسان البشناق الذين كانوا قد لجأوا اليه خلال حرب نشبت بينه وبين ملكة النمسا، وناهز عدد هؤلاء الفرسان البشناق، وكلهم مسلمون، الالف. وقد رأى الملك فريدريك الكبير، المتأثر بمبدأ السماحة الدينية الذي بشرت به فلسفة عصر التنوير، ان يعين لهؤلاء المسلمين اماما يقدم لهم خدمات مساوية لتلك التي كان وعاظ الجيش المسيحيون يقدمونها لبقية الجنود. ومن هذا المنطلق عين عالما اسمه عثمان افندي في منصب "واعظ المسلمين البروسيين برتبة ملازم" كما سمي في جداول الجيش البروسي. وكان عثمان افندي هذا اول امام للمسلمين في المانيا. وبتبادل السفراء بين الدولة العثمانية والدولة البروسية في الستينيات من القرن الثامن عشر، تمركزت في برلين، لاول مرة، جالية دائمة من المسلمين، وشكلت هذه الجالية فيما بعد، وخاصة عندما اصبحت برلين عاصمة الامبراطورية الالمانية الموحدة، نواة الطائفة الاسلامية في المانيا كلها.

ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر لحق بالدبلوماسيين الاتراك ممثلو دول مسلمة اخرى وعدد متزايد من التجار والطلاب المسلمين. ومن حين الى اخر كان يعتنق بسبب ظروف خاصة فرد الماني الاصل الدين الاسلامي بعد الاطلاع عليه. ونتيجة للعوامل السابقة تكاثر عدد المسلمين، مما قاد بعضهم في نهاية الامر الى ان يؤسس في سنة ١٩٢٤ منظمة مقرها برلين. وبنوا هناك مسجدا كبيرا افتتح في السنة التالية بحضور سفراء كل

من تركيا وايران وافغانستان. وشكل هذا المسجد حتى الماضي القريب مركزا هاما للشؤون الاسلامية. وكان من بين خطبائه علماء ذوو وجاهة كان بعضهم من خرجي الازهر.

وكان من بين مؤيديه المفكر الهندي الشهير محمد اقبال الذي كان قد حصل على شهادة الدكتوراة في الفلسفة من جامعة المانية. وبعد مرور عشرين سنة تقريبا شغل لاول مرة عالم الماني الاصل منصب امام هذا المسجد.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية زاد عدد المسلمين المقيمين في المانيا من جديد. فقد لجأ اليها اكثر من ستة الاف مسلم هربا من بلدان الكتلة الشيوعية. ولكن مجمل عدد المسلمين لم يتجاوز حتى بداية الستينيات الستة عشر الفا تقريبا.

ثم طرأ على الوضع تغير جوهري تبدأ به المرحلة الثانية، وذلك نتيجة لهجرة العمال المسلمين وعائلاتهم من الخارج الى المانيا. وبلغت هذه الهجرة ذروتها حوالي سنة ١٩٧٠، وانتهت سنة ١٩٧٤ حين اوقفت الحكومة الالمانية استخدام العمال من خارج دول السوق الاوروبية المشتركة تحت وطأة مشكلات البطالة التي كانت قد نشأت. غير ان عدد المسلمين الاجانب في المانيا لم يزل -نتيجة لتزايد نسبة المواليد بين المهاجرين من ناحية، ولانضمام اسر العمال الى عائلهم من ناحية ثانية- ينمو حتى بلغ الان حوالي مليونا وسبعمائة الف، منهم مليون وخمسمائة الف تقريبا من العمال الاتراك وافراد عائلاتهم. اما الباقون فان نسبة عالية منهم عمال يوغسلافيون مع افراد عائلاتهم، وهناك ايضا عدد كبير من العمال المغربيين وعدة الاف من الطلاب والجامعيين والتجار والدبلوماسيين من مصريين وسوريين وايرانيين. بالاضافة الى الالوف من المسلمين الذين طلبوا حق اللجوء في المانيا واكثرهم من لبنان وايران وافغانستان.

وقد سألني المسلمون غير مرة: أصحيح ان الاسلام ينتشر بسرعة في المانيا؟ يتضح مما قلته انفا ان عدد المسلمين المقيمين فيها ازداد خلال السنوات الخمس والعشرين الاخيرة كثيرا، وذلك عن طريق هجرة اجانب مسلمين اليها. ولكن الاسلام لم ينتشر بين الالمان انفسهم الا قليلا، بل قليلا جدا. فعدد الالمان الذين اعتنقوا الاسلام لا يزيد في احسن تقدير عن عشرين الفا في بلاد يبلغ مجموع سكانها اكثر من ستين مليون نسمة، ومعظم معتنقيه نسوة اسلمن بسب زواجهم من مسلم تركي في الغالب. ومن الخطأ ان نقيم لاسلامهن وزنا كبيرا، لانه كثيرا ما ينتج من اعتقاد شخصي بل من الرغبة في تجنب صعوبات حياتية قد تنتج بسبب الاختلاف في الدين فيما لو ظلت النساء الالمانيات على دينهن، مثل الصعوبات في تربية الاطفال مثلا. والدليل على ذلك ان هؤلاء النساء كثيرا ما يرجعن الى دينهن الاصلي -اي المسيحية- في حال فشل الزواج.

وهناك عدد من الناشئين يسلمون في سن مبكرة تحت تأثير بعض الطرق الصوفية لانهم يبحثون عن اسلوب بديل للحياة، ولكنهم لا يثبتون على دينهم الجديد طويلا، فسرعان ما يغيرونه باحثين عن بديل اخر، كاعتناق الهندوسية مثلا، او العودة ثانية الى دينهم الاصلي. اما عدد المسلمين الالمان الثابتين على ايمانهم وعقيدتهم فلا يزيد في احسن تقدير عن الثلاثة الاف.

يفهم من هذا ان الاسلام في المانيا حاليا هو دين الاجانب على وجه الاجمال. ولكن مع ذلك ليس لنا ان نعالج شؤونه على انها لا تخص الا الاجانب في المدى البعيد، وذلك لعدة اسباب. فمن المؤكد اولا ان التعايش المثمر بين الفئات الاجتماعية المختلفة الموجودة في المانيا هو في مصلحة الالمان انفسهم، وليس من الممكن ان ينجح هذا التعايش اذا لم تجد الاقلية المسلمة اجوبة مرضية عن قضاياها الحيوية داخل المجتمع الالماني. ومن المؤكد كذلك ان الاسلام لن يظل في المستقبل دينا لا تنتمي اليه الا حفنة من المواطنين الالمان. فان نسبة عالية من الاجانب المسلمين، وخصوصا من

الاتراك، قد امضت في المانيا مدة طويلة جدا تتجاوز الخمس عشرة سنة، ومن المرجح أن يعزم عدد كبير من هؤلاء على البقاء في المانيا نهائيا والحصول على الجنسية الالمانية. ينطبق ذلك بصفة خاصة على افراد الجيل الثاني من المهاجرين الاتراك واليوغسلافيين الذين ولدوا في المانيا ولم يعرفوا الحياة الا فيها، ولذلك لم تعد تطيب لهم الاقامة في بلاد ابائهم. واذا ما منحت لهم الجنسية الالمانية فانهم يعتبرون مواطنين المانا، وبالتالي سيصبح عدد المسلمين من المواطنين الالمان مرتفعا وقد يصل الى مئات الالاف.

وسوف نسأل الان: في اي ظروف يعيش المسلمون في المانيا؟ اما الاجانب من بينهم وهم الاغلبية الساحقة منهم فان مستوى معيشتهم عموما في المانيا اعلى بكثير منه في اوطانهم السابقة، ولو لم يكن كذلك لما اقاموا في المانيا. غير ان اكثرهم من العمال البسطاء او افراد عائلاتهم الذين تخرجوا في تركيا او بلاد اخرى من مدرسة ابتدائية على اقصى تقدير، وكثير منهم لم يتلق اي تدريب مهني قد يفيده في اثناء اقامته في المانيا، وهذا يجعلهم يشكلون فئة تقع في ادنى درجات السلم الاجتماعي في المانيا. وفيما يخص ثقافتهم الدينية، فهي ثقافة بسيطة ساذجة. فلم يفقهوا في الدين تفقها يمكنهم من معرفة تعاليم الاسلام معرفة كافية. فيمارس المتدينون منهم طقوسا ساذجة يشوبها الجهل. وبما ان المسلمين المثقفين قليلون جدا في المانيا فان المواطن الالماني العادي، الذي لم يتعرف الا على هؤلاء العمال وعائلاتهم، يعتقد ان الدين الاسلامي هو الدين الذي يمارسه هؤلاء. ولكن هذه النظرة التي ينظرها الالمان البسطاء الى الدين الاسلامي ربما تتبدل وتتغير، اذا كان هناك استعداد بين المسلمين المقيمين في المانيا لرفع مستواهم الثقافي والمهني، بحيث يتاح لهم ان يتسلموا مناصب لها دورها واعتبارها في المجتمع الالماني. والابواب مفتوحة امامهم من هذه الناحية، فمدارسنا وجامعاتنا تستقبلهم كما تستقبل الالمان وتقدم لهم عددا غير قليل من البرامج الخاصة لتذليل

العقبات التي قد تعرقلهم في انتهاز فرصهم، كعدم اتقان اللغة الالمانية مثلا.

يشعر المسلمون في المانيا بأنهم افراد اقلية دينية، وهو واقع لم يعيشوه غالبا في بلدانهم الاصلية. ولا شك ان ذلك يعسر اداء العبادات ورسوخ الايمان من بعض النواحي. فان ممارسة الصلاة بشكل منتظم قد يكون اصعب في بيئة لا يسمع فيها صوت الاذان، والصوم يستلزم جهدا اكبر بين قوم لا يعتبرونه فريضة. ولئن كان من غير السهل ان يتمسك الانسان بعقيدته في بلد يتعامل فيه يوميا مع اناس لا يشاركونه فيها، الا أن أحدا في المانيا لا يحول بين المسلمين وبين وفائهم لدينهم اذا ما ارادوا ان يمارسوه في حياتهم ممارسة جادة. وينبغي ان نذكر ان حياة الاقلية لها فوائدها ايضا. فان الانسان حين يمارس كل ما يمارسه في مجال الدين دون تأييد من اغلبية تسانده، فانه يزداد شعورا بمسؤوليته الفردية، ويكتسب موقفا واعيا اساسه الاعتقاد الشخصي لا الامتثال لتقاليد المجتمع. وما نلاحظه من مظاهر الهمة والنشاط غير العاديين بالنسبة الى التمسك بالدين لدى الجماعات التي تشكل اقلية دينية في بلد من البلدان، هو الدليل على ذلك.

اما بالنسبة الى حرية العقيدة فلا فروق بين الاغلبية والاقليات حسب قوانين المانيا الاتحادية. فان دستورنا يضمن هذه الحرية لكل الناس أيا كان دينهم طالما يلتزمون بمقاييس الاخلاق المعترف بها عموما، وبالتالي فان بوسع المسلمين ايضا ان يمارسوا دينهم افرادا او جماعة في بيوتهم الخاصة او علنا ضمن هذا الاطار، ولهم مساجدهم وجمعياتهم وجرائدهم وبعض المدارس الخاصة التي اسسوها.

على المسلمين ان يجدوا مكانهم في المجتمع الالماني وهو مجتمع يتسم، مثله مثل مجتمعات سائر الدول الغربية الصناعية، بعلمنة الحياة العامة، اي بتخلص عدد متزايد من مجالات الحياة العامة، كالسياسة والحقوق والعلم والثقافة مثلا، من سيطرة الدين او من الارتباط

المباشر باحكامه.

لقد نتجيت هذه الحالة عن تطور معقد بدأ في اوروبا على المستوى السياسي في نهاية القرن الحادي عشر، وأسهمت فيه عوامل تاريخية متنوعة حتى بلغ ذروته في العصر الحاضر. ويستفيد المسلمون اليوم في المانيا من نتائج هذا التطور من ناحية، لانه لو حدثت أن بقيت اوروبا منطقة مسيحية منغلقة تسودها فكرة وحدة الدولة والدين كما كانت في القرون الوسطى، لما وجدوا فيها في عصرنا الحاضر متسعا لممارسة الدين الاسلامي بحرية تامة. على انهم من ناحية اخرى قد يستصعبون التمسك بدينهم في بيئة لم يعد الدين عموما يقوم فيها بالدور الاجتماعي الذي يقوم به في بلدانهم الاصلية. ولكي نكون فكرة واقعية عن ابعاد هذه الصعوبة بلا استهانة ولا مبالغة، علينا ان نشرح بشيء من التفصيل كيف تؤثر علمنة المجتمع بالضبط على الحياة الدينية في المانيا.

يجب اولا ان نزيل سوء فهم شائعا. فان العلمنة كما تطورت في اوروبا ليست مرادفة لانكار وجود الله، ولا تعني ايضا ان العقائد الدينية والقيم الروحية والاحكام الاخلاقية خسرت كل اهميتها في الحياة العامة، او انها اضمحلت تماما. ان العلمنة تعني أن ليس لاحد ان يجبر الاخرين بوسائل القهر التي تملكها الدولة على تنفيذ احكام دين معين. ولضمان هذا المبدأ تبنت الدول الاروبية كلها، بما فيها المانيا الاتحادية، مبدأ الفصل بين الدين والدولة. ولكن هذا المبدأ لا يعني ان تحقيق قيم دينية او اخلاقية صار مستحيلا في الدولة، بل يعني ان هناك طريقا واحدا فقط يؤدي الى هذا الهدف، وهو اقناع اغلبية المواطنين بضرورة انتخاب نواب يؤيدون هذه القيم في البرلمان ويضعون القوانين المناسبة. وان محاولة اكتساب مثل هذه الاغلبية من قبل الجهات الدينية او اصحاب المبادىء الاخلاقية، تفشل احيانا وتنجح احيانا اخرى. وينطبق هذا على المانيا ايضا. فاساقفة الكنيسة الكاثوليكية مثلا يطلبون منذ سنين -وفقا لتعاليم دينهم- الغاء قانون سن مؤخرا، يسمح بالاجهاض خلال الاشهر الثلاثة الاولى من الحمل

بشروط محددة وفي ظروف خاصة. ولكنهم لا ينجحون حاليا في الحصول على اغلبية تؤيد موقفهم هذا، لان اكثر المواطنين، بمن فيهم الذين يرفضون الاجهاض لاسباب دينية واخلاقية، يتفقون على انه -اي الاجهاض- مشكلة اجتماعية لا تحل بالقوانين بل بالتدابير الاجتماعية. من ناحية اخرى نشأت في بلادنا خلال السنوات الاخيرة حركة تطالب تحت حجج اخلاقية بسن قانون جديد ينص على معاقبة الزوج الذي يجبر زوجته على الجماع، ويبدو الان ان هذه الحركة ستحصل على الاغلبية اللازمة لسن القانون المقترح لان موقفها ينسجم مع الشعور الاخلاقي العام في البلاد. وبوسع المواطنين المسلمين حاضرا ولاحقا أن يشتركوا في تكييف القوانين الالمانية مع مقاييسهم الاخلاقية بواسطة الاساليب الديمقراطية المذكورة، اي عن طريق السعي الى كسب تأييد الاغلبية لمواقفهم. اما ما لا يبيحه مبدأ الفصل بين الدين والدولة فهو ان يفرض دين معين باكمله على جميع المواطنين او ان يرفع اي دين، ولو كان دين الاغلبية، الى مكانة دين الدولة على حساب الاديان الاخرى، كما انه لا يبيح اتخاذ دين معين، دون الاديان الاخرى، اساسا للقوانين. وذلك لان مبدأ الفصل بين الدين والدولة يفرض على الدولة اتخاذ جانب الحياد حيال العقائد المختلفة الشائعة فيها.

تبعا لعلمنة الدولة والمجتمع اصبح الدين في المانيا شأنا شخصيا يتصرف فيه كل انسان انطلاقا من اعتقاده ووفقا لضميره الفردي. وبما ان الدين صار مرهونا بالاختيار الشخصي تماما، فقد تفشت ظاهرة يأسف لها المؤمنون، وهي عدم المبالاة بالدين في شكله التقليدي على الاقل، والاهمال شبه التام للعبادات. فالكنيستان الكبيرتان السائدتان في المانيا، اي الكنيسة الكاثولكية والكنيسة البروتستنتية، تخسران كل سنة عددا غير قليل من اعضائهما، ولم يعد ينتمي الا ثمانون في المئة تقريبا من مواطني المانيا الغربية الى الدين المسيحي رسميا، نصفهم تقريبا ينتمي الى المذهب الكاثوليكي والنصف الاخر ينتمي الى المذهب البروتستانتي. بيد ان

نسبة من يحضر عبادة يوم الاحد في الكنيسة من هؤلاء ضئيلة للغاية. وعلى الرغم من انها تختلف قليلا بين الريف والمدينة، وحسب التركيب الاجتماعي لجوار الكنائس، فانها لا تزيد في المعدل عن الخمسة والعشرين في المئة عند الكاثوليك والخمسة في المئة عند البروتستنات. اما في ضواحي المدن الكبرى المتسمة بكثرة تنقل السكان وقلة التواصل الاجتماعي بينهم فلا تصل هذه النسبة احيانا الى الاثنين في المئة عند المذهبين. وكثير من المسيحيين الالمان لا يذهبون الى الكنيسة الا يوم العماد او الجنازة، ولا يمارسون اية طقوس دينية مرئية في حياتهم الشخصية. لا عجب اذن ان يشعر المسلمون المقيمون في المانيا بانهم يعيشون بين شعب لا يهتم بالدين كثيرا، ولا عجب ايضا ان يخافوا على سلامة ايمانهم وايمان وأن يخشوا اولادهم من التأثر بهذه البيئة التي لا تقيم للدين اعتبارا.

غير ان من عاش في المانيا مدة اطول وعرف احوالها عن قرب، يدرك ان المسلمين ليسوا المؤمنين الوحيدين هناك. فان القليلين من المسيحيين الذين يواظبون على تأدية العبادات في الكنيسة يمارسون في الاغلب تدينا يفوق التدين التقليدي حماسا ووعيا ونشاطا. وليس بالامر النادر ان ينشط المنقطعون عن العبادات، مع موقفهم هذا، في مجال الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الكنائس، او ان يدعموا اعمالها الخيرية بتبرعات سخية. وهناك اجتماعات كبيرة تنظمها الكنيستان الكاثوليكية والبروتستنتية في مدن مختلفة كل سنتين لكل من يريد ان يشترك فيها. ويحضرها كل مرة عشرات الالاف من المسيحيين وخصوصا الشبان، ومن بينهم كثيرون من الذين لا يذهبون الى العبادة في كنيستهم المحلية ابدا، مما يدل على ان تدينهم لم يتلاش في الحقيقة، بل اتخذ شكلا جديدا وأصبح يعبر عن نفسه في حفلات تختلف عن العبادات الشائعة. والشباب المسيحي الملتزم يساهم في جهود الجماعات الاهلية العاملة من اجل نزع السلاح وعدم استخدام القوة النووية وحماية البيئة الطبيعية مساهمة فعالة جدا. ولا تزال الكنيستان

الكاثوليكية والبروتستانية تؤيدان مهمات كبيرة في الحياة الاجتماعية. فتديران مثلا عددا كبيرا من رياض الاطفال والمستشفيات وملاجىء اليتامى والمعاقين على حسابهما. ولا يزال كبار شخصياتهما أصحاب كلمة نافذة في المسائل الاخلاقية والاجتماعية، وكثيرا ما يستخدمون مركزهم هذا لصالح الضعفاء مثل العاطلين او المشردين، ملحين على السياسيين ان يبحثوا عن الحلول المناسبة لمشكلاتهم. وفي السنوات الماضية ادلوا مرارا بتصريحات تدافع عن مصالح العمال الاجانب بمن فيهم الاتراك المسلمون. وعندما تفاقمت مشكلة البطالة على سبيل المثال قبل بضع سنوات اخذ بعض السياسيين من الاحزاب الحاكمة يناقشون مشروع قانون يهدف الى حصر التحاق العائلات الاجنبية بابائهم او امهاتهم العاملين في المانيا، وذلك بواسطة احكام صارمة جدا في تقضي على هذه العائلات بالتفرق سنينا طويلة. لقد احتج بعض رجالات الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية علنا على هذا المشروع مذكرين السياسيين بان دستورنا ينص على حماية العائلة، وان هذا المبدأ الاخلاقي العام يجب ان لا يطبق على العائلات الالمانية فحسب، بل على العائلات الاجنبية كذلك. وفي النهاية لم يقر المشروع في شكله الاصلي. وتسهم الكنيستان الكبيرتان في الحياة الثقافية ايضا من خلال ادارة معاهد لتثقيف الكبار مثلا. وتبث محطات التلفزيون والاذاعة بانتظام طقوس العبادات في الكنائس واخبارا عن الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية وبرامج دينية اخرى.

اما تدريس الدين المسيحي على المذهبين فهو مضمون في كل المدارس من الصف الاول الى الصف الاخير، وحضور درس الدين اجباري للتلاميذ المنتمين الى المذهبين، ويعفى من حضوره من يصرح بعد الرابعة عشرة من عمره رسميا بانه لا يريده. ولكن اكثرهم يفضلون مواصلة حضوره بعد هذه السن.

يتضح من كل ذلك ان المانيا الاتحادية تفسح مجالا واسعا للحياة الدينية على الرغم من علمنة دولتها ومجتمعها.

ولكن السؤال هو: هل يمكن للمسلمين ان يشتركوا في هذه الحياة الدينية مع المسيحيين الكاثوليك والبروتستانت على قدم المساواة التامة؟ لا نستطيع ان نجيب عن هذا السؤال حتى الان بالايجاب، السبب الرئيسي في ذلك هو ان الاسلام لم يأخذ بعد الوضع القانوني الذي تتمتع به الكنيستان الكاثوليكية والبروتستانتية. ولا يعود ذلك الى تحامل الحكومة او الاوساط المسيحية على المسلمين، بل يعود الى مشكلة قانونية وتنظيمية لم تحل بعد، ولكنها قابلة للحل في المستقبل ان شاء الله.

وفقا للقوانين الالمانية هناك امكانيتان لتنظيم دين او مذهب ديني: فاما ان يكون المنتمون اليه جماعة تابعة للقانون المدني، او ان يشكلوا ما يعرف في المانيا بـ "هيئة تابعة للقانون العام." والجماعات التابعة للقانون المدني منظمة على منوال الجمعيات الخيرية او النوادي الرياضية مثلا، ولكل الناس ان يطلبوا تسجيل جماعة من هذا النوع في السجلات الرسمية بشرط ان يتوافق تنظيمها مع احكام القانون المدني. اما الهيئات التابعة للقانون العام فان تأسيسها يحتاج الى قرار او اعتراف بها من الدولة، لانها -مع استقلالها الداخلي عن الدولة- تتعاون معها في بعض الامور ذات الاهمية الكبيرة للمصلحة العامة، وتحصل في مقابل ذلك على بعض المساعدات من جانب الدولة. ومن هذه الهيئات التابعة للقانون العام في المانيا على سبيل المثال البلديات ونقابات معينة. وان الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية من الهيئات التابعة للقانون العام ولذلك تتمتعان بعدد من الامتيازات التي لا يتمتع بها المسلمون. فلا تحتاجان مثلا الى جمع مبالغ الاشتراك من أعضائهما، لان الدولة تخصم نسبة معينة من دخل او مرتب كل كاثوليكي وبروتستانتي وهي تجبي الضرائب العامة، ثم تحول هذه النسبة المسماة بضريبة الكنيسة الى الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية. ومن الطبيعي ان تستفيد الكنيستان كثيرا من هذا النظام، لانهما بفضله تتصرفان دائما في ميزانية كبيرة ثابته تسهل تمويل نشاطاتها المتعددة. وفضلا عن ذلك فانهما تتلقيان مساعدات مالية من

الدولة لمؤسساتهما التي تقدم خدمات تربوية او اجتماعية مثل رياض الاطفال او المستشفيات، كما خصصت لهما اوقات محددة في برامج التلفزيون والاذاعة لبث العبادات والواعظ. وهما مسؤولتان عن تقدير المضمون العقائدي لدروس الدين في المدارس الرسمية وفقا لمذهبيهما، وان كل من يريد ان تعينه الدولة مدرسا للمذهب الكاثوليكي او البروتستانتي يحتاج الى اجازة من الكنيسة المختصة.

يتبين من ذلك ان مبدأ الفصل بين الدين والدولة لم يؤد في المانيا الى قطيعة كاملة بين الدولة والكنيسة، كما حدث في فرنسا، بل ان الطرفين لا يزالان يتعاونان في بعض المجالات على الرغم من أن أحدهما ليس له ان يتدخل في شؤون الاخر. وهذا النوع من التعاون المقترن بكون الكنيسة هيئة تابعة للقانون العام هو تراث مرحلة تاريخية سابقة. ففي القرن السادس عشر، بعد تمزق وحدة الكنيسة القديمة نتيجة لحركة الاصلاح البروتستانتي، اتفق البروتستانت والكاثوليك من اجل السلام العام على ان يتقرر مذهب سكان كل واحدة من الدويلات الصغيرة، التي كانت تشكل الحدود الجغرافية لالمانيا وقتئذ، وفقا لمذهب اميرها وان يستلم الامراء البروتستانت في دويلاتهم ادارة الكنيسة بعد تخلصها من سلطة الاساقفة الكاثوليك. ثم انهار هذا النظام تدريجيا لانه لم يناسب الرؤية الحديثة لحرية العقيدة والتسامح الديني، فالغي نهائيا لصالح الفصل بين الدين والدولة بعد الحرب العالمية الأولى. وقد تبقى منه فقط قيام ادارة الدولة بجمع مبالغ الاشتراك بالنيابة عن الكنيسة وتسهيلها بعض الخدمات للمواطنين.

والسؤال الحاسم الان هو: هل يمكن في المانيا الاتحادية الاعتراف بالاسلام هيئة تابعة للقانون العام ايضا، لينال بذلك الامتيازات نفسها التي تتمتع بها الكنيستان الكاثوليكية والبروتستانتية؟ هذا هو جوهر مشكلة الاعتراف بالاسلام في المانيا. فالمسألة ليست الاعتراف بالاسلام كدين لأن السلطات الالمانية والجمهور الالماني يعتبران الاسلام دينا مثل المسيحية

واليهودية وسائر الاديان، اما الاعتراف بحقيقة اي دين، مسيحيا كان ام غير مسيحي، فهو ليس من شأن الدولة على الاطلاق حسب المفاهيم الالمانية، لان على الدولة ان تلتزم بالحياد ازاء العقائد كلها. والمسألة الوحيدة التي تدور حولها المناقشات في المانيا هي مسألة الوضع القانوني الذي يمكن ان يمنح الاسلام، اي عما اذا كان من الممكن ان يصبح هو الاخر هيئة تابعة للقانون العام، كي تكون له المساواة التامة مع الكنيستين المسيحيتين الكبيرتين.

ان القوانين الالمانية لا تحصر وضع الهيئة التابعة للقانون العام والامتيازات المربوطة بها في هاتين الكنيستين او في المذاهب المسيحية بشكل عام. وبالفعل فقد نالت بعض الجماعات الدينية الصغيرة، ومن بينها فئة المورمون التي خرجت عن المسيحية، وضع هذه الهيئة وامتيازاتها في المانيا الاتحادية كلها او في بعض اقاليمها بناء على طلب منها. غير ان الاعتراف بجماعة دينية كهيئة تابعة للقانون العام مرهون ببعض الشروط القانونية. الشرط الاول هو الا تعارض الجماعة الدينية دستور المانيا الاتحادية باهدافها وافعالها. والشرط الثاني هو ان يكون دوام هذه الجماعة الدينية مضمونا نظرا لتركيبها وعدد اعضائها. اما الشرط الثالث فهو ان تكون لها منظمة مستقلة عن الدولة تمكنها من تعيين موظفيها ومن ادارة امورها الداخلية دون تدخل السلطات، وتمكنها ايضا من التعاون مع الدولة من حيث تقرير مضمون دروس الدين واجازة المدرسين لهذه الدروس. وفيما يختص بالشرط الاول فقد كان توافق الاسلام مع دستور المانيا الاتحادية موضوع مناقشات في السنوات الماضية. وكان اهم الاسئلة المطروحة في هذا الصدد السؤال التالي: هل يتفق الاسلام مع مبدأ الفصل بين الدين والدولة الذي ينص عليه دستورنا؟ وقد كان لهذا السؤال اهمية خاصة نظرا لأن الحركات الاسلامية المعاصرة في العالم الاسلامي نفسه تشدد على وحدة الدين والدولة وتعتبرها جزءا لا يتجزأ من الاسلام. ومن هنا تساءل البعض: هل من الممكن ان يرضى المسلمون الفصل بين الدين

والدولة في المانيا حقا، ام ان دينهم يدفعهم دائما الى مكافحة هذا الفصل على المدى البعيد؟ لو اصر المسلمون على تأسيس دولة دينية او على تطبيق الشريعة بدلا من القانون الوضعي في المانيا، لما كان يحق لهم بالطبع ان يأملوا من الدولة الالمانية ان تمنحهم امتيازات قانونية، لان اهدافا كهذه تنافي دستور الدولة ذاتها. بيد ان الاراء فيما يستوجبه الدين بخصوص الدولة تختلف بين المسلمين المعاصرين ايضا، وحتى الذين يؤيدون مبدأ وحدة الدين والدولة بالنسبة الى البلدان الاسلامية، كثيرا ما يستسيغون الفصل بين الدين والدولة في البلدان ذات الأقلية المسلمة فقط كالهند او يوغسلافيا مثلا. وعليه فليس من المستحيل ان يتخذ مسلمو المانيا موقفا ايجابيا من الدولة غير الدينية. لقد نوقشت مسألة توافق الاسلام مع دستور المانيا الاتحادية نظرا لمبدأ حرية العقيدة ومبدأ مساواة المرأة بالرجل امام القانون ايضا. فحرية العقيدة في مفهومها الدستوري في المانيا تشمل حق الخروج من اي دين واعتناق اي دين اخر، وكذلك حق عدم الاقرار باي دين، وهذا ما لا تبيحه الشريعة. ولو قال مسلمو المانيا جهارا ان شهادة المرأة في المحكمة لا تعادل شهادة الرجل لناقض ذلك دستورنا بكل وضوح. بيد ان الخبراء مجمعون على ان المهم هو ما يذهب اليه المسلمون في المانيا بالفعل في الوقت الحاضر، واذا ابدوا استعدادهم لقبول المبادىء الدستورية المذكورة فلا داعي للشك في ولائهم للدستور لمجرد ان اخوانهم في العالم الاسلامي نفسه يصرون على تطبيق الشريعة. وفضلا عن ذلك يمكن القول ان الدين الاسلامي يقر المبدأ الاساسي الوارد في المادة الاولى من دستور المانيا الاتحادية، وهو كرامة الانسان التي يقرها القران الكريم بكل صراحة.

اما الشرط الثاني، وهو ان يكون دوام الدين مضمونا نظرا لبنيته وعدد اعضائه فلا يشكل اية مشكلة بالنسبة الى الاسلام. ذلك لان رجال القانون الدستوري اجمعوا على ان هذا الشرط يعتبر متوفرا بلا جدال في حال الاديان التي يكون أحدها دين الاغلبية في بلدان اخرى، والتي لها تاريخ

طويل خارج المانيا، وهي صفات تنطبق على الاسلام.

اما الشرط الثالث وهو ان يكون للدين منظمة مستقلة عن سلطات الدولة فيظهر انه العقبة الرئيسية في سبيل الاعتراف بالاسلام كهيئة تابعة للقانون العام. فالدولة لا تستطيع الاستغناء عن فرض هذا الشرط، لانه ليس لها ان تنظم امور الدين من جانبها حسب الدستور، ولانها محتاجة الى من يمثل الدين لديها في الشؤون التي تستوجب تعاون الجانبين، كترتيب دروس الدين في المدارس مثلا. ولكن نظرا لاقتران قيادة الدولة بقيادة الدين في صدر الاسلام لم تتطور في الدين الاسلامي منظمة قائمة بذاتها على غرار الكنيسة في الدين المسيحي. وكذلك حال الاسلام في المانيا حتى الان. فهناك عدد كبير من الجمعيات والمنظمات التي اسسها المسلمون، اما الدين الاسلامي ككل فلم ينتظم بعد على هيئة منظمة موحدة تمثل المسلمين بمجموعهم. والجمعيات والمنظمات القائمة كثيرا ما تتنافس وتتنازع في بسط نفوذها على المسلمين المقيمين في المانيا، ويتميز بعضها بمواقف عقائدية وسياسية خاصة ليست مقبولة للمسلمين عموما. وينطبق ذلك مثلا على خمس من المنظمات الاسلامية التركية التي لها عدد غير قليل من المساجد وقاعات تدريس الدين في المانيا، وقد اطلقت على نفسها الاسماء التالية: الاتحاد الاوروبي لاصحاب المثل العليا الديمقراطيين، والادارة الاوروبية لاصحاب النزعة القومية، واتحاد الجمعيات والجماعات الاسلامية، ورابطة مراكز الثقافة الاسلامية، ونورجولوق Nurculuk. وكلها تنادي باعادة تطبيق الشريعة في تركيا وتتبع نهجا تقليديا متطرفا في المسائل الدينية. ولانها ممنوعة في تركيا نفسها فقد تركز نشاطها الان في التأثير على العمال الاتراك وعائلاتهم في المانيا. والمنظمتان الاوليان تجهران بقومية تركية متطرفة زاعمتين بتفوق الاتراك على سائر المسلمين وتأملان في اعادة بناء دولة تركية كبرى تحت راية الاسلام، بينما تتبع الثالثة نهجا خومينيا. اما الرابعة، اي رابطة مراكز الثقافة الاسلامية، فهي في الاصل فرع انشق عن الطريقة

الصوفية النقشبندية، ويعتقد اعضاؤها ان مؤسسها، وهو تركي اسمه سليمان حلمي توناهان، هو المهدي المنتظر. والخامسة اي النورجولوق تعتبر مؤسسها، وهو باسم سعيد نورسي، مجددا كبيرا في الدين الاسلامي وتدرس مؤلفاته كأنها ملحق للقران الكريم. وقد كانت فئات من هذا النوع في بداية الثمانينات تسيطر على الحياة الدينية بين العمال الاتراك في المانيا الى حد بعيد. ثم تنبهت الحكومة التركية الى الخطر الذي قد تشكله هذه المنظمات من ناحية انعكاس نفوذها على تركيا نفسها، ولذلك اسست شعبة لرئاسة الشؤون الدينية التابعة لرئيس وزرائها تقدم الخدمات الدينية اللازمة للاتراك في المانيا. وخلال السنوات الاربع الماضية سيطرت هذه الشعبة على عدد غير قليل من المساجد التي كانت تابعة للمنظمات الاخرى سابقا، وبعثت الحكومة التركية أئمة وخطباء من بين مستخدمي الدولة الى المانيا لكي يؤدوا مهمتهم في هذه المساجد. ولكن الكثير من الاتراك يرفضون خدمات هذه الشعبة وائمتها، وذلك لاسباب مختلفة. فان بعضهم لا يثق بها لانها تابعة للدولة التركية التي يعتبرها كافرة بعد ان الغى مصطفى كمال اتاترك الشريعة. وبعضهم الاخر يقر بمبدأ الفصل بين الدين والدولة حتى في تركيا نفسها، ولذلك لا يرى ان من صلاحيات الحكومة التركية ادارة الشؤون الدينية، ليس في تركيا وحدها، وانما في الخارج ايضا.

وهناك منظمات وجماعات اخرى بين المسلمين غير الاتراك تتبع اتجاهات متباينة. فجماعة مسجد بلال في اخن Aachen مثلا تعتبر احد فروع الاخوان المسلمين، وجماعة المركز الاسلامي في ميونخ ذات علاقة وثيقة بالسلطات السعودية، وفي هامبرغ مركز كبير تابع للشيعة الاثني عشرية، وثمة جماعات ومنظمات اخرى.

ومنذ الخمسينات، وعلى الخصوص خلال السنوات الخمس عشرة الاخيرة، قدمت غير واحدة من هذه الجماعات والمنظمات طلبا تلتمس فيه من السلطات الالمانية الاعتراف بها كهيئة تابعة للقانون العام على غرار الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية. ولكن كل واحدة منها طرحت

نفسها وكأنها تتكلم باسم الاسلام عامة لا باسمها هي فحسب، وطلبت الاعتراف بالاسلام مدعية انها هي تمثل كل المسلمين المقيمين في البلاد. وقد اثار هذا الطرح احتجاجات من جانب المسلمين الاخرين مرارا. ومن البديهي ان السلطات الالمانية لا تستطيع ان تقر طلبات الاعتراف التي تقدم على هذا المنوال. فان المنظمة التي تعترف بها الدولة كهيئة تابعة للقانون العام باعتبار انها تمثل الدين الاسلامي ستحصل على جميع الامتيازات من جانب الدولة حيال المسلمين كلهم، كالحق في استلام ضريبة تخصم لصالحها من رواتب كل المسلمين، والحق في تقرير مضمون دروس الدين الاسلامي في مدارس الدولة مثلا. واذا لم تكن هذه المنظمة تمثل المسلمين باجمعهم فقد تسوء العاقبة. لنأخذ رابطة مراكز الثقافة الاسلامية مثلا. قدمت هذه المنظمة طلبا من هذا النوع قبل عشر سنوات وهي كما قلنا فرع تركي من الطريقة النقشبندية يتميز بتقليده المتصلب وبادعائه ان مؤسسه هو المهدي المنتظر. فلو اقرت السلطات الالمانية طلب هذه المنظمة، لمكنتها من فرض سيطرتها على جميع المسلمين في البلاد، وهذا ما لا يريده معظمهم ولا شك.

والخلاصة ان الدولة، من اجل المسلمين انفسهم، لا تستطيع ان تعترف بالاسلام كهيئة تابعة للقانون العام الا اذا نجح المسلمون في تشكيل منظمة تمثلهم جميعا، او تمثل اكثرهم على الاقل. وتجري بينهم حاليا محاولات لتأسيس مثل هذه المنظمة، ولكن ذلك لا يتم دون عقبات، فتأسيسها، على اية حال، يستغرق بعض الوقت.

اما تدريس الدين في المدارس العامة فهو حسب القوانين الالمانية ليس ممكنا من حيث المبدأ الا اذا وجدت جماعة دينية تعتبر هيئة تابعة للقانون العام، تتعاون ومع الدولة في تنظيمه. مع ذلك يجمع الخبراء على ان اولياء أمور التلاميذ المسلمين يتمنونه عموما، وان الاولاد انفسهم قد يتضررون في تطورهم الشخصي اذا لم يدرسوا امور دينهم، او اذا ترك تدريس الدين الاسلامي لاشخاص غير مؤهلين خارج المدرسة. لذلك قررت

وزارات الثقافة في بعض اقاليم المانيا الاتحادية، ومن بينها بافاريا وهامبرغ، ادخال تدريس الدين الاسلامي في المدارس على اساس مؤقت للتلاميذ الاتراك، وذلك يعني الغالبية العظمى من التلاميذ المسلمين. وابتدأ هذا التدريس بالفعل ولكنه محفوف ببعض المشكلات التي لم تحل بعد نهائيا.

فكيف ستوفر السلطات الالمانية المختصة المعلمين والبرامج والكتب لهذه الدروس؟ فالمعلمون اللازمون لا يوجدون في المانيا. والألمان انفسهم ليسوا مسلمين في معظمهم وبالتالي لا يدرسون اصول الدين الاسلامي في كليات جامعاتهم حتى الان، والمسلمون المقيمون في المانيا في الوقت الحاضر معظمهم من العمال البسطاء. تبرز هنا طبعا امكانية ادخال المعلمين من تركيا وهي الطريقة المتبعة حاليا في اقليم اقامتي. ولكنها لا تؤدي الى نتائج مرضية تماما. فان المعلمين الاتراك -كالائمة الذين تبعثهم الحكومة التركية- يصلون عادة المانيا بالمام ضعيف جدا باللغة الالمانية وبدون اية معرفة سابقة بالمجتمع الالماني. لهذا ليس بوسعهم ان يساعدوا تلاميذهم كثيرا في البداية من ناحية تطوير اسلوب للحياة الدينية يناسب الظروف الخاصة بالمانيا. ثم لا تسمح لهم الحكومة التركية -كما لا تسمح للائمة ايضا- بان يقيموا في المانيا مدة اطول من اربع سنوات. فحين يتكيفون بالمحيط الالماني ويصبحون قادرين على تقديم خدمات مناسبة، يأزف موعد عودتهم. زد على ذلك ان اساليبهم التربوية تختلف كثيرا عن اساليب زملائهم من المعلمين الالمان، مما قد يعرض التلاميذ للارتباك. والمخرج الوحيد من هذه المشكلة سيكون على المدى الطويل في ان تفتح في كليات التربية في المانيا نفسها فروع لعلم اصول الدين الاسلامي أما البرامج والكتب التركية لدروس الدين الاسلامي فلا تصلح للاستعمال في المانيا. فيصرف النظر عن مستواها الناقص من ناحية علم التربية، وليس لمضمونها اية علاقة بالاحوال في المانيا. وفضلا عن ذلك تخلط هذه البرامج والكتب الدين الاسلامي بالقومية التركية باستمرار. فمن

مواضيعها مثلا مفاخر مصطفى كمال اتاترك وما تسميه بقداسة العلم التركي، وتفوق الاتراك المزعوم على سائر الشعوب الاسلامية. ومثل هذه الدعاوى ليست في محلها اطلاقا في كتب تدريس الدين حسب المقاييس اللالمانية، وخصوصا في المانيا حيث لا توجد دولة تركية وحيث قد يتعايش التلاميذ الاتراك مع مسلمين اخرين سوف لا تعجبهم هذه العجرفة القومية. نظرا لهذه النقائص لا بد من تصميم برامج جديدة وكتب جديدة لدروس الدين الاسلامي في المانيا نفسها وفقا للحاجات الموجودة هنا، لاسيما انه لا بد من تقديم دروس الدين الاسلامي للتلاميذ المسلمين كلهم على المدى البعيد، بمن فيهم المواطنون الالمان. وللمسلمين فقط ان يقرروا المضون العقائدي لهذه البرامج والكتب. وتبعا لهذا الواقع شكل معهد تابع لوزارة الثقافة في ايالة Nordrhein-westfalen لجنة مكونة من عدد من معلمي الدين الاسلامي الاتراك وبعض الاختصاصيين في علم التربية تحت رقابة عالم مسلم، وقد أعدت هذه اللجنة مسودة برنامج لدروس الدين الاسلامي في الصفوف الاربعة الاولى من المرحلة الابتدائية، واخرجت كذلك سلسلة جديدة من كتب تدريس الدين الاسلامي للصفوف ذاتها باللغتين التركية والالمانية.

وسنعرض اخيرا لبعض مظاهر التعايش العملي بين المسلمين وغيرهم في الحياة اليومية العادية. من الاسئلة المطروحة هنا مثلا: ما هو واقع المسلمين مع المسيحين، اي اعضاء الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية؟ وما قد يثير القلق في البلدان الاسلامية قبل أي شيء بهذه المناسبة هو السؤال التالي: هل المسلمون في المانيا معرضون للتبشير؟ بهذا الخصوص قرأت مؤخرا في صحيفة تركية خبرا مثيرا وهو ان المبشرين يدقون اجراس ابواب الاتراك في المانيا ليل نهار. وانا اعرف عددا كبيرا من الاتراك معرفة شخصية، وهم مقيمون في المانيا منذ عشر سنوات او اكثر ولكن احدا منهم لم ير مبشرا حتى الان. صحيح ان هناك فئة صغيرة جدا بين المسيحيين المحافظين وخصوصا البروتستانت تريد ان تنتهز فرصة

اقامة الاتراك في المانيا لاقناعهم بمزايا الدين المسيحي على الاسلام. ولكن هناك ايضا فئة صغيرة جدا من الاتراك المسلمين وخصوصا اتباع المنظمة المسماة بـ Milli Gorus تريد ان تنتهز فرصة اقامتها في المانيا لنشر الاسلام على حساب المسيحية، وتعلن هذه الفئة الصغيرة في مطبوعاتها ان الدين المسيحي قد انهار في اوروبا وان الاذان سيسمع عما قريب في ابراج الكنائس كلها. وهذا طبعا لا يسر المسيحيين ايضا، لانهم مثل المسلمين تماما مقتنعون بسلامة دينهم ولا يرتاحون الى ان يصرفهم احد عنه. اما الاغلبية الساحقة من المؤمنين في الجانبين فتعرف جيدا ان محاولات الاقناع هذه لن تجدي نفعا وانها تضر بالعلاقات بين المسلمين والمسيحيين. لذلك يجمع رؤساء الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية على اتخاذ موقف غير تبشيري حيال المسلمين، وعلى ضرورة مزيد من التعاون بين الجانبين. وما يؤيد وجهة نظرهم هذه هو شعورهم بأن المؤمنين الملتزمين أصبحوا أقلية داخل الكنيسة، وأن صعوبات هذا الوضع تربطهم بالاقلية المسلمة. وقد اتخذ التعاون بين الجانبين شكلا منظما في بعض الاحوال. فهناك مثلا لجنة دائمة تسمي نفسها الحلقة الدراسية الاسلامية المسيحية، وهي مكونة من ممثلي الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية والارثوذكسية وممثلي بعض المنظمات الاسلامية على مستوى عال، وتنعقد عدة مرات في السنة لمناقشة الشؤون العلمية التي تهم الجانبين، كمشكلات الزواج المختلط او حالة الاطفال المسلمين في رياض الاطفال التابعة للكنائس مثلا.

اما على مستوى الحياة اليومية فيتعايش المسلمون والمسيحيون عموما بوئام وبدون احتكاكات غير عادية. يشكو العمال الاتراك احيانا من ان زملاءهم في المصنع يحاولون حثهم على شرب البيرة على سبيل المزاح. غير ان تصرفات مؤسفة من هذا النوع لا تصدر عادة عن المسيحيين المؤمنين بدينهم، وانما عن بعض اللامبالين لان من يأخذ دينه مأخذ الجد يدرك في الاغلب ان دين الاخرين عزيز عليهم. وعلى كل حال فمثل هذه

التصرفات من جانب الالمان قابلة للتعديل عن طريق تربية واعية في المدارس. في بحث علمي اجريته في السنة الماضية في مدينتي Bamberg بين العائلات التركية تحريت عن علاقات هؤلاء المسلمين بالمسيحيين. وقد قالوا كلهم تقريبا انها عادية تماما وان الاختلاف في الدين لا يؤثر كثيرا في علاقاتهم وتعاملهم مع الالمان. ووصفوا ذلك بالكلمات التالية مثلا: "للمسيحيين كنائسهم ولنا مساجدنا" و "بينهم أخيار وأشرار، مثلما بيننا تماما" و "الدين ليس موضوعا يهمنا عندما نخالطهم". وفي استفتاء اجراه معهد اسلامي في مدينة Soest بين اعضاء عشر منظمات اسلامية في المانيا في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ اجاب اكثر من ٧٠٪ عن سؤال ما اذا كانوا مستعدين لعقد صادقة مع المسيحيين بالايجاب، واكثر من ٨٥٪ وافق على ضرورة التعاون المتبادل بين المسلمين والمسيحيين، مما يدل على ان تجاربهم في البيئة الالمانية لا تخلق لديهم الرغبة في الانعزال.

يظهر اذن ان امل اندماج المسلمين في المجتمع الالماني كبير على المدى البعيد. بيد ان هناك بعض النزعات لدى الاغلبية الالمانية ولدى المسلمين انفسهم قد تقضي على هذا الامل ان لم ننجح في صدها. فاولا برزت بين الالمان، وخصوصا بين العمال البسطاء افراد البرجوازية الصغيرة، نزعة تدعو الى اتخاذ موقف عدواني من العمال الاجانب وعائلاتهم. ولم يبرر هذه النزعة لأسباب دينية في الاصل، بل من مشكلات اجتماعية وعلى رأسها البطالة التي يعانيها مليونا مواطن الماني تقريبا منذ سنين. لقد ادعى بعض الناس ذوي الافق الضيق ان سبب هذه المشكلة هو وجود العمال الاجانب في البلاد، مما احيى بعض الميول القومية والعنصرية التي كانت قد سادت ابان الحكم النازي، واتخذت هذه الميول ظاهرة كراهية العمال الاجانب وعائلاتهم، وخاصة كراهية الاتراك الذين تختلف عاداتهم وتقاليدهم كثيرا عن عادات الالمان وتقاليدهم. وهذه النزعة العدوانية حيال الاجانب لا تتعدى فريقا صغيرا نسبيا من الالمان، وتبذل الكنيستان الكاثوليكية والبروتستانتية وكذلك نقابات العمال جهودها

لمكافحتها. وان محاصرتها تعتبر هو بالفعل مسألة حيوية لتعايش المسلمين والمسيحيين.

من ناحية اخرى هناك نزعة خطيرة بين بعض المسلمين ايضا تحول بينهم وبين الاتصال بمحيطهم الالماني على اساس الاحترام المتبادل والتعاون المثمر. فان رؤساء بعض المنظمات الاسلامية المتطرفة يحذرون الاجانب المسلمين من الاختلاط بالالمان المسيحيين وغير المسيحيين زاعمين ان الحضارة الغربية قد افلست وان لا غرض لاصحابها الا توريط المسلمين في الرذيلة والكفر. وهم بذلك يخلقون لدى بعضهم مركبا من الخوف والاستكبار يجد تربية خصبة للنمو خصوصا في نفوس الاتراك القادمين من الريف الاناضولي. ان كثيرا من هؤلاء القادمين صدموا لدى وصولهم الى المانيا بالمدنية الصناعية الغريبة عنهم ولذا فانهم يشعرون بضرورة الدفاع عن اسلوب حياتهم التقليدي حيالها. وقد يخفف الاعتزال عن البيئة الالمانية هذه الازمة النفسية، ولكنه يحرمهم ايضا من فرصة التطور ويعرقل تفاهمهم مع الالمان.

ان وجود المسلمين في المانيا الاتحادية، كما نراه اليوم، هو فرصة فريدة يتعلم منها الجانبان. وعلى البشر في العالم اجمع ان يتعلموا في ايامنا هذه كيف يمكن لأناس يختلفون عن بعضهم في العقيدة والتراث الحضاري أن يتعايشوا بسلام وان يتعاونوا معا على حل المشكلات التي تهمهم. ان تغلبنا على الصعوبات في هذا الصدد على صعيد المانيا، سيكون بلا ريب نموذجا مشجعا للاخرين.